فا على حصول وصف ما ثبت   مقارن لما له قد قيدت
دل وهذا هي المفرد للموصلا   فامنع بها الواو وما اليه فلا
فاول مضارع قد اثبتا   والاقتران اذ مضارع علا
وبالثبوت فالصفا تحصل   وما حوا بها شذ او موول
وان نفي تجوزا لكونه   دل على القران لا حصوله
كمثبت للماضي فالحصول لا   للاقتران ولذا اقد وصلا
مقربا وبعضهم لم يشترط   وقال من اوجبها فقد غلط
وما نفي فلا حصول اذ نفي   ولكن اقترانه حقا بقي
لان لما نفيها يستغرق   وغيرها نفي لما قد يسبق
والاصل الاستمرار فيه فاذا   اطلقته فالاقتران يحتذا
خلاف مثبت فان الفعلا   بوضعه على الحدوث دلا
وان تكن اسمية فالمرتضى   جواز تركها كعكس ما مضى
في مثبت الماضي ولكن رجحا   دخولها اذا الثبوت ما انمحا
مع كون الاستئناف فيها قد بدا   وقيل الزمان يكون المبتدا
ضمير ذي الحال وان يبتدأ خبر   ظرف فحسن تركها قد استمر
كذا الحرف داخل في المبتدا   اوتلت الجملة حالا مفردا
قلت وذات الشرط واو تلزم   اذ فقدت فالامتناع يحتم

شـ كل جملة خلت عن ضمير ما صح نصبها عنه حالا يصح ان تقع حالا عنه بالواو واما الحاوية للضمير فان كانت فعلية وصدرها مضارع مثبت امتنع دخول الواو نحو ولا تمنن تستكثر لان الاصل في الحال المفردة وهي تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل والمضارع المثبت كذلك اما دلالته على حصول صفة فلكونه مثبتا واما كون الصفة

غير

غير ثابتة اى منتقلة فلكونه فعلا وهو يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعا وهو يصلح للحال وما ورد من قوله نجوت وارهنهم مالكا فشاذ او مؤول على حذف المبتدا اى وانا ارهنهم وان كان مضارعا منفيا جاز الامران الاتيان بالواو وتركها على السواء نحو وما لنا لا نؤمن فاستقيما ولا تتبعان اذا كان مثبتا على قراة ابن ذكوان بتخفيف النون لان المانع من الواو مجموع كون الفعل دالا على الحصول والمقارنة فزال الحصول بالنفي وبقي المقارنة للمضارع وبزوال جزء العلة يزول الامتناع فيجوز الاتيان بالواو وتركها اكتفاء بالضمير وكذا الماضي لفظا اذا كان مثبتا او معنى وهو المضارع المنفي بلم ولما ونحو انى يكون لى غلام وقد بلغني الكبر او جاؤكم حصرت صدورهم انى يكون لى غلام ولم يمسسني بشر فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم اما جواز الامرين في المثبت فلانه دال على الحصول للاثبات دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولذلك شرط ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة كما في حصرت لانها تقرب الماضي من الحال هذا راى جمهور النحاة والذى اختاره ابو حيان وجماعة اخرهم شيخنا العلامة الكافيجي منع الاشتراط قالوا وقد غلط من اوجبها ظانا ان حال الزمان والحال المبينة للهيئة واحدة وليس كذلك كما لا يخفى ولفظ قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم واما جواز الامرين في المنفي فدلالته على المقارنة

Copyright © King Saud University